

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية جهود المملكة العربية السعودية في تعزيرها ومساعدتها

إعداد

الأستاذ الشيخ / عبد الله العلي النعيم

رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن رئيس المعهد

ورقة عمل مقدمة إلى:

المؤتمر الإقليمي "المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات"

مكان الإنعقاد: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي - الكويت

خلال الفترة : 15 - 16 محرم 1437 هـ الموافق 28-29 أكتوبر 2015 م

المعهد العربي لإنماء المدن / 2015م

مقدمة :

تشهد الكثير من مدن العالم أزمات اقتصادية تؤثر في نموها الاقتصادي والاجتماعي وذلك لعدة أسباب منها انخفاض فرص العمل في الدول الصناعية نتيجة إدخال التكنولوجيا الحديثة والآلات والروبوتات إلى المصانع لتحل محل الإنسان . وقد أدى التطور التكنولوجي إلى زيادة تغير التقنية الانتاجية المستخدمة ، فأصبحت المصانع الكبيرة عائقاً أمام مواكبة التقدم التكنولوجي نظراً للتكلفة العالية التي يتطلبها شراء تكنولوجيا جديدة ، الأمر الذي أدى إلى إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة وتتمتع بالمرونة على التغير السريع لإعادة تكييف الانتاج وفقاً للتغير في الاحتياجات والأذواق .

وعليه أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وفي الدول النامية كذلك .

ونظراً لمعاناة الكثير من دول العالم العربي من مجموعة من العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترتب على ذلك نقشي البطالة مع انخفاض الموارد وشح الاستثمارات . وكان لابد من اتخاذ خطوات وسياسات للحد من آثار الأزمة الاقتصادية والتخفيف من آثارها وخاصة بطالة الشباب . ولعل الحل يكمن في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة كمفاتيح لتنمية المجتمعات المحلية وتوفير فرص العمل وتوظيف الشباب .

وتساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الأسر المنتجة في عملية تنمية الأقاليم والمحليات لما تتميز به من خاصية الانتشار وتوطينها في أماكن تواجد قوة العمل الأمر الذي يحقق العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية من خلال التوازن الإقليمي للتنمية . وهذه المشاريع لا تحتاج إلى أموال طائلة أو تقنيات عالية مما يجعلها تتلاءم مع الكثير من الدول النامية .

وتؤكد تجارب الكثير من الدول مثل اليابان والصين والهند إلى أن دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة مقدرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

هذا وقد وصل الاهتمام بهذا النوع من المشاريع إلى تشكيل وزارات خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في فرنسا والهند وسريلانكا وبنغلاديش وماليزيا وكوريا . وقد حققت بعض الدول في آسيا نجاحاً كبيراً واقتصاديات قوية حتى أصبحت تُعرف بالنمور الآسيوية .

وتشكل هذه المشاريع نسبة 95% من إجمالي المشاريع في العالم ، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى حسب المعايير المستخدمة في تصنيف هذه المشروعات . وإن كان هذا في عدد المشاريع ، وليس بالنسبة لرأسمالها ، إذ أن هناك شركات عملاقة رأسمالها بمئات المليارات .

وستتناول هذه الورقة تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال الاقتصادي والاجتماعي الحيوي .

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

يختلف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى حسب امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية كطبيعة مكونات وعوامل الانتاج ونوعية الصناعات القائمة وحجم السكان وتوفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها ومستويات الدخل والأجور . كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه سواء أكان للأغراض الإحصائية أم التمويلية أو غيرها .

ومع اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المشاريع ، فإن معظم الدول تستخدم معيار عدد العمال لسهولة ولأنه ثابت لا يرتبط بتغيرات الأسعار ، وتستخدم بعض الدول معيار حجم رأس المال المستثمر .

في الدول المتقدمة تصنف المشاريع بأنها صغيرة إذا كان عدد العمال أقل من 99 ، ومتوسطة إذا كان عدد العمال 100 - 499 ، وكبيرة إذا كان عدد العمال أكثر من 500 عامل . بينما في الدول النامية تصنف المشاريع متناهية الصغر إذا كان عدد العمال 1 - 4 ، وصغيرة إذا كان العدد 5 - 19 ، ومتوسطة إذا كان العدد 20 - 99 ، وكبيرة إذا كان العدد أكثر من 100 .

وحسب تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فإن المشاريع الصغيرة جداً يعمل بها أقل من 5 عمال ورأسمالها المستثمر في الأصول أقل من 5000 دولار أمريكي . والصناعات الصغيرة يعمل بها 6-15 عاملاً ورأسمالها في الأصول أقل من 15.000 دولار ، بينما الصناعات المتوسطة يعمل فيها 15 - 50 عاملاً وتستهلك من 15.000 - 25.000 \$.

وبالرغم من عدم وجود تعريف واضح متفق عليه فإن هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة يغلب عليها طابع الفردية وأحياناً تكون عائلية وتتسم بصغر حجم رأس المال وبساطة التكنولوجيا المستخدمة وتواضع مؤهلات العاملين فيها .

أهمية ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

بالرغم من أهمية هذه المشاريع كطاقة انتاجية مولدة للدخل وفرص العمل ، فإنها تعمل على زيادة الناتج القومي . كما أنها تمثل دوراً في التنمية الاجتماعية من خلال خفض معدلات الفقر والبطالة ، وإشراك المرأة في العملية الانتاجية وتحفيز المشاركة الشعبية في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين .

وتقوم بدور ظاهر في التنمية الاقتصادية حيث تساعد في استيعاب الموارد الانتاجية على مستويات الاقتصاد كافة حيث تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة ، وتزيد من حدة المنافسة في السوق المحلي ، وتحل محل المشاريع الكبيرة التي أجبرت على الخروج من السوق .

وتعمل هذه المشاريع الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والصناعية " كمثال " الأمر الذي يساهم في عدم تلوث البيئة .

كما لها أثرها الايجابي في التطوير والابتكار لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشاريعهم .
وتسهم بقدر كبير في استغلال مدخرات المواطنين .

ومثل هذه المشاريع لها القدرة على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية ، وقدرتها على مواجهة المتغيرات والمرونة على التكيف بسرعة معها .

جهود المملكة العربية السعودية في تشجيع المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة :

انطلاقاً مما تقدم حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ودورها في تنمية الأسر وما تقوم به من دور مميز في توفير نسبة عالية من فرص العمل ومكافحة الفقر وتنمية الأسر الفقيرة بتمليكهم وسائل للإنتاج، هذا بالإضافة إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ... أولت المملكة العربية السعودية ممثلة في أجهزتها المالية والاقتصادية عناية كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ، كما ساهمت مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ممثلة في الجمعيات التعاونية والخيرية بجهود مقدرة في دعم وإنجاح هذه المشروعات .

وفيما يلي استعراض للجهود الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .

الجهود الرسمية والحكومية :

أولاً - صناديق الأقرض :

خصصت الدولة في ميزانية هذا العام 2014م حوالي 85.3 مليار ريال لصناديق الأقرض تشكل حوالي 9.9% من حجم الانفاق المخصص في الدولة والبالغ 855 مليار ريال ، حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه من قروض للصندوق العقاري والصندوق الصناعي ، بنك التسليف ، والصندوق الزراعي وصندوق الاستثمارات العامة منذ انشائها حتى هذا العام حوالي 537.5 مليار ريال .

وهذا الرقم الضخم يبين الاهتمام الذي توليه المملكة لبرنامج الأقرض الميسر بدون فوائد ، وهذا يعزز التنمية في المملكة . ولكن يلاحظ أن بعض الصناديق الإقراضية تعمل في إطار تركيز المبالغ المخصصة

* الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع

لها وتديرها وفق تعليمات وزارة المالية أكثر من تركيزها على جوانب الصرف في المجالات التي يحتاجها المواطن، والشواهد كثيرة وعلى سبيل المثال لدى بنك التسليف حوالي 36 ملياراً ونسبة المنصرف متدنية ولا تتواكب مع الاحتياجات المتزايدة للمواطنين ، وكذلك الصندوق الصناعي حيث مول مشاريع لا تتجاوز 140 مشروعاً بتمويل قدره 9.9 مليارات بينما ميزانيته تفوق ذلك بكثير جداً ، والحاجة إلى ضخ استثمارات صناعية هامة جداً للاقتصاد السعودي ، فلماذا تبقى هذه الأموال حبيسة في حسابات الصناديق بينما الحاجة تتزايد بشكل كبير ؟ .

والمحور الثاني أن هذه الصناديق عدا الصندوق العقاري وبنك التسليف إلى حد ما ، تركز على تمويل كبار المستثمرين وأصحاب الشركات الكبرى ، إذاً أين حقوق صغار المستثمرين من القروض ؟ وكيف ننمي قطاع المشروعات الصغيرة والمبالغ " تقريباً " محتكرة على هذه الشركات الكبرى التي أسست امبراطوريات صناعية بدعم الدولة بهذه القروض الميسرة . ولتفادي هذه السلبيات يُقترح تخصيص صندوق إقراضي استثماري خاص من الدولة لا يمول إلا صغار المستثمرين وبدون ضمانات ولا فوائد ولا تعقيدات مثل شروط بنك التسليف . فالمستثمر الناشئ هو الأولى بالدعم والرعاية . وعلى غرار بنك جرامين في بنغلاديش وبنوك الفقراء التي أسسها ودعمها صاحب السمو الملكي الأمير طلال من خلال برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند .

البنك السعودي للتسليف والادخار :

تأسس البنك عام 1391هـ حيث تركز نشاطه في بدايته على تقديم القروض الاجتماعية (زواج ، ترميم ، أسرة) ، ثم تطور وفقاً لرغبة القيادة الرشيدة في تنويع نشاط البنك فصدر المرسوم الملكي رقم م/34 وتاريخ 1427/6/1هـ ملغياً المرسوم السابق ، ليكون البنك أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة للمواطنين لتمكينهم من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في مسيرة البناء إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والناشئة لما لها من أهمية في بناء اقتصاد المملكة .

وقد تبنى البنك استراتيجيات للتطوير وتسهيل عملية الإقراض من خلال اطلاق برنامج (مسارات) عام 2011م الذي يهتم بتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة بدون فوائد لأصحاب الحرف والمهن من المواطنين تشجيعاً لهم على مزاوله الأعمال بأنفسهم ولحسابهم الخاص .

وقد حقق البنك خلال الفترة الماضية وحتى نهاية الربع الثاني من عام 2013م اعتماده ودعمه لما يزيد على 21 ألف مشروع بقيمة تجاوزت 3.260 مليار ريال تنوعت ما بين مشاريع خدمية ، صناعية ، تعليمية ، طبية واختراع .

كما قام البنك بإطلاق مبادرة تمثلت بتأسيس مجلس مستقل للجهات الراعية لتوحيد الجهود وتوزيع الأدوار بين الجهات الراعية لمشاريع رواد الأعمال .

وفي إطار دور البنك كمنسق لرعاية قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة ، بادر البنك بتأسيس المركز الوطني لرعاية المنشآت الصغيرة والناشئة وتنفيذ المبادرات التي يحتاجها القطاع بالمملكة . كما قام البنك بإعداد لائحة اعتماد الجهات الراعية للعمل مع البنك لتقديم أفضل الخدمات ، وقد تم التوقيع حتى الآن مع هيئة السياحة والآثار ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (بادر) ، صندوق المئوية ومعهد ريادة الأعمال الوطني (ريادة) ، وهيئة المدن الصناعية (مدن) .

وبالرغم من كل هذه الجهود إلا أنه لا يوجد حالياً جهاز حكومي قوي يخدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة . ويعمل بنك التسليف والادخار على إنشاء صندوق لرأس المال الجريء إضافة إلى صناديق استثمارية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وهناك اتجاه إلى إنشاء هيئة عامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى الجهات العليا لاتخاذ قرار بشأنها سواء كانت كهيئة مستقلة أو تابعة للبنك . ولا شك أن الحاجة ملحة لتلك الهيئة لتكون عاملاً رئيسياً في تنظيم وتطوير قطاع المنشآت خصوصاً وأن هناك نسبة فشل مرتفعة في المشروعات السابقة ويرجع ذلك لنقص الخبرة والتدريب وتوفير دراسات الجدوى.

وقد تم مؤخراً بناء استراتيجية جديدة لبرامج البنك التمويلية لمشروعات الشباب بالتعاون مع البنك الدولي ستغير وجه البنك ، وأن هذه الاستراتيجية معروضة على مجلس الإدارة لإقرارها . وقد رفع البنك حجم القروض للمشروعات بنسبة 50% العام الماضي ويعمل على زيادتها في الأعوام القادمة . ويقدم البنك شهرياً 11 ألف قرض بنصف مليار ريال ، وسيتم رفعها اعتباراً من 2014/6/15م لتصبح من مليار إلى 1.3 مليار . كما أبرم البنك اتفاقية مع هيئة المدن الصناعية لتوفير الأراضي المخدومة بالمرافق للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة . كما وأن البنك يتعاون مع الجمعيات الخيرية التي تدعم الأسر المنتجة .

البنوك المحلية وإقراض المؤسسات الصغيرة :

بدأت البنوك المحلية مرحلة جديدة بإقراض المؤسسات الصغيرة وفقاً لمبادرة وزارة العمل لإيجاد برنامج يلزم المصارف بتخصيص نسبة من قروضها للمنشآت الصغيرة لدعمها فضلاً عن التوجه لنقل التجارب المتقدمة في مجال دعم المنشآت الصغيرة ، ومنها التجربتان الماليزية والتركية .

ومن المؤكد أن قيام البنوك السعودية بتخصيص نسبة من محافظها الإقراضية لقطاع المؤسسات الصغيرة يعطي دلالة على الرؤية الحكومية الصائبة لمؤسسة النقد ووزارة المالية إلى خطورة عدم دعم هذا القطاع ولجوءه إلى قنوات غير رسمية مما يضر الاقتصاد المحلي بوصول فائدة القرض إلى 6.5-8.5% وهي نسبة مرهقة جداً لملاك المشروعات الصغيرة .

نماذج من المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كقاطرة للتنمية :

انطلاقاً من كون المجتمع السعودي مجتمع تكافلي ، نجد أن مشروعات الأسر الصغيرة تجد الدعم والمساندة من مؤسسات المجتمع المدني ، كما وأن مؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية تجد الرعاية والدعم .. لذا تعددت البرامج والمشروعات والصناديق التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وفيما يلي نشير إلى نماذج :

1 - برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

اعتمد البرنامج في النصف الأول من العام الحالي (2014م) 1198 كفالة مقابل 835 كفالة خلال نفس الفترة من العام السابق بقيمة إجمالية بلغت 635.3 مليون ريال مقابل 470.2 مليون ريال خلال نفس الفترة بزيادة 35% .

كما وأن التمويل المقدم من البنوك والمصارف المشاركة مع البرنامج بلغت قيمته 1.144 مليون ريال في هذا العام بزيادة 29% من العام السابق ، تصدرها البنك الأهلي التجاري من حيث عدد الكفالات بنسبة 41% ، ويأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بنسبة 18% ثم البنك العربي 11% وبنك الجزيرة 9% وباقي البنوك مجتمعة 21% .

ومنذ انطلاقة البرنامج في عام 2006م وحتى عام 2013م تم اعتماد 5.963 كفالة استفادت منها 3483 منشأة صغيرة ومتوسطة بقيمة إجمالية بلغت 319605 مليون ريال ، مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته 6.4802 مليون ريال .

ولضمان تحقيق التنمية المتوازنة لكافة المناطق خصوصاً الأقل نمواً اقتصادياً ، حرص البرنامج وبالتعاون مع البنوك المشاركة على استفادة معظم المناطق من الكفالات الممنوحة للقطاع . وبلغ عدد الكفالات التي قدمها البرنامج نحو 7280 كفالة بقيمة إجمالية أكثر من 3 مليار ريال مقابل تمويل مقدم من البنوك المشاركة بـ 7 مليار ريال ، استفادت منه 4082 منشأة صغيرة ومتوسطة .

إن برنامج كفالة يعد إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليه جهود المملكة لدعم وتعزيز مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي .

2 - صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة :

وهو صندوق أُقيم لخدمة المشاريع الصغيرة ، انشئ بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة ويعتمد في دخله على التبرعات من المحسنين وإعانة الحكومة ، وصل عدد مشاريع تنسيق وتنظيم المعارض

الممولة من الصندوق إلى 6 مشاريع نسائية ، وهي قليلة ، وقد تلاحظ أن عدد المؤسسات المختصة في نشاط تنظيم المعارض في السوق السعودية محدود، ويتطلب من المرأة مشاركة أكثر . وينفذ الصندوق خطة لدعم هذه المشاريع من خلال برنامج " انطلاقتي " الذي ينفذه الصندوق لتدريب المستفيدات وتمويل مشاريعهن . وأن خطة الصندوق في زيادة حجم التمويل للمؤسسات النسائية في تنظيم المعارض والدعاية والاعلان .

3 - تأسيس أول بنك للفقراء في السعودية :

يعمل برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) على افتتاح بنك للفقراء في السعودية يقدم قروضاً متناهية الصغر للمحتاجين تساعدهم في إنشاء مشاريعهم الصغيرة .

بدأت فكرة بنوك الفقراء أساساً من المبادرة التي طرحها الأمير / طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج (أجفند) لمكافحة الفقر في المجتمعات النامية والمنطقة العربية خصوصاً ، من خلال تعميم تجربة التمويل الأصغر . وتم فتح أول بنكين في الأردن واليمن بالشراكة مع القطاع الخاص ، والآن وصلت إلى 6 بنوك في المنطقة العربية في اليمن ، الأردن ، البحرين ، سورية ، لبنان ، والسودان . كما انتقل بالمشروع إلى غرب أفريقيا حيث تم إنشاء بنك في سيراليون يعمل بنجاح . ويشمل البرنامج هذا العام افتتاح بنكين جديدين في كل من فلسطين وموريتانيا ، ويجري الإعداد لافتتاح بنك في الفلبين . وبذلك يكون لأجفند 10 بنوك منذ بدأ المشروع عملياً في العام 2006م .

4 - شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال (واعد) ومعهد ريادة الأعمال الوطني (رياده)

وقعت شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال المحدودة (واعد) ومعهد ريادة الأعمال الوطني (ريادة) مذكرة تفاهم تُعنى بدعم ريادة الأعمال في المملكة .

وتهدف المذكرة إلى تكامل الجهود والموارد المطلوبة لدعم المشروعات الشبابية ذات الصبغة الابتكارية من خلال استراتيجية تقوم بموجبها (واعد) بتوفير برامج التدريب والتأهيل المتخصص بما في ذلك الدعم المالي سواء بالإقراض أو بالمشاركة في رأس المال لإقامة تلك المشاريع التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص وظيفية لشباب وشابات المملكة .

ومعهد (رياده) من خلال مكاتبه ال (38) المنتشرة في المملكة وتمثل 25 مكتباً لفرع الرجال و 13 مكتباً لفرع النساء تسعى إلى استقطاب أفكار المشاريع الناشئة ومساعدة أصحابها في تحويلها إلى مشروع ناشئ صغير يتم تمويله من البنك السعودي للتسليف والادخار وتشغيله بنفسه والانطلاق نحو عالم المال

والأعمال بحيث تكون تلك المشاريع ذات تأثير في المجتمع والاقتصاد السعودي .

علماً بأن مشروع (رياده) مشروع وطني مؤسس بمبادرة من وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال المؤسسة العامة للتدريب المهني كأحدى الشركات الاستراتيجية مع سابك وأرامكو والاتصالات السعودية ومصرف الإنماء والبنك السعودي للتسليف والادخار . ودرج البرنامج إلى الآن 7500 مواطن ومواطنة وافتتح حتى الآن 3350 مشروعاً صغيراً تتم متابعتهم ودعمهم للتأكد من أن المشاريع داعمة للاقتصاد .

5 - وزارة العمل ودعم المشاريع الصغيرة :

تقوم الحكومة بدعم الشباب حيث أنه خيار استراتيجي ، والابتعاث خير دليل حيث وصل أرقاماً قياسية . كما تم إنشاء جهات داعمة للشباب فأصبح هناك أكثر من 26 جهة تدعم الشباب ، ووزارة العمل هي أحد اللعبيين الأساسيين . ووزارة العمل دعمت من الشباب من يبحث عن عمل ، ولكنها في المقابل لم تدعم المبدعين من الشباب الذين يبحثون عن خلق وظائف لغيرهم ، ألا وهم شباب الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والذين يعتبرون شركاء لوزارة العمل في القضاء على البطالة . المبدعون هؤلاء رغم قلة نسبتهم في العالم إلا أنهم يوظفون حوالي 50% من القوى العاملة في أمريكا ، ومثلها تقريباً في كندا . لذا نجد دول العالم المتقدمة تدعمهم . وحتى في المناسبات التي تدعم المشاريع الصغيرة مثل جائزة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ، وجائزة رواد الأعمال الأكثر ابداعاً في السعودية والتي أقامها فوريز ، ومنتدى التنافسية الذي تشرف عليه هيئة الاستثمار ، نرى الجميع يدعمها ولكن لا نرى وزارة العمل تدعمها .

6 - صندوق الموارد البشرية ينفذ برامج خاصة للسجناء وملاك المنشآت الصغيرة :

نفذ صندوق تنمية الموارد البشرية بمحافظة القطيف برنامج (العمل عن بعد) لدعم توظيف السيدات وذوي الاحتياجات الخاصة ممن لديهم تأهيل في المهنة المرشحين للعمل فيها ، فيتحمل الصندوق نسبة 50% من راتب الموظف أو الموظفة بما لا يزيد عن 2000 ريال شهرياً وذلك لمدة سنتين والصندوق على استعداد للتعاون مع أي شركة تستقطب هذه الفئات ، شرط توفير تقارير عمل تثبت التحاق الموظف بالعمل بالشركة . كما أن لدى الصندوق تواصلاً مع كافة الجمعيات الخيرية في المحافظة لاستقطاب هذه الفئات وغيرها ، والصندوق يقوم بتنفيذ برامج أبرزها برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف في منشآت القطاع الخاص بموجب عقود عمل .

كما وهناك برامج لدعم ملاك المنشآت الصغيرة حيث يتم دفع إعانة شهرية لمالك المنشأة الصغيرة شريطة

أن يكون تحت مظلة جهة راعية كبنك التسليف أو صندوق المؤية .

كما وينفذ الصندوق برنامجاً لدعم تشغيل السجناء ، يساهم ولمدة 24 شهراً بمبلغ إضافة في الراتب نسبه 50% من راتب الموظف السجن خلال مدة محكوميته بالسجن بما لا يتجاوز 1000 ريال شهرياً .

7 - نسائية مجلس الغرف السعودية - مشروع العمل من المنزل :

بدأت الوطنية النسائية بمجلس الغرف السعودية خطواتها بتنفيذ مشروعها الطموح (العمل من المنزل) وذلك لمزاولة 85 نشاطاً تجارياً من المنزل في مختلف مناطق المملكة بخاصة للمرأة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة . وقد ساهمت ثمانية جهات حكومية في وضع الضوابط والشروط لإصدار تراخيص لمزاولة الأنشطة من المنزل .. وتشمل الأنشطة التي اتفق مع الجهات الحكومية المانحة للتراخيص أبرزها : الخياطة والتطريز والملابس الجاهزة ، المشاغل والتجميل ، التصنيع الغذائي ، صناعة العطور ، خدمات الأفراح والمناسبات ، المنتجات اليدوية والحرفية ، التصميم الداخلي ، الاستشارات بأنواعها ، صيانة المعدات والأجهزة الالكترونية ، الإرشاد السياحي ، تنظيم الرحلات ، ترميم الآثار ، رياض الأطفال ، دروس التقوية ، ضيافة الأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة ، خدمات الاتصال والرسائل ومراقبة الشبكات ، الدعاية والاعلان ، خدمات العلاقات العامة والاعلام والترجمة .

وجدير بالذكر أن هذا المشروع يمثل أهمية خاصة للمرأة السعودية بالتراخيص لها نظامياً لمزاولة بعض الأنشطة التجارية الصغيرة .

8 - برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

صندوق التنمية الصناعية السعودي

تم إنشاء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 2006م بدعم من وزارة المالية وبعض البنوك المحلية . ويقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بإدارة البرنامج لضمان التغلب على معوقات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة .

كما ويقوم البرنامج بدور كبير في مجالات التدريب والتثقيف والتطوير لتنمية روح العمل الحر لدى شباب الأعمال من خلال دورات تدريبية وورش عمل بالتعاون مع البنك الدولي بهدف تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الأساسية والخطوات الفاعلة لتأسيس وتطوير ونمو الأعمال ، وزيادة الوعي وبناء وتعزيز القدرات المهنية .

ويبذل البرنامج جهوداً مقدرة لمواجهة التحديات والمعوقات لتوفير العدد الكافي من مسؤولي الائتمان بالبنوك للتعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ويعمل البرنامج على تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق البحوث بالتعاون مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة لدعم القطاع وزيادة دوره في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ انطلاق البرنامج في عام 2006م وحتى عام 2013م تم اعتماد 5.963 كفالة استفادت منها 3483 منشأة صغيرة ومتوسطة بقيمة إجمالية بلغت 3.196.5 مليون ريال ، مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته 6.480.2 مليون ريال . *

وقد شهد عام 2013م أداءً متميزاً صاحبه زيادة كبيرة في حجم نشاط البرنامج لدوره في خدمة الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص وظيفية لشباب وشابات الوطن .

ويُعد برنامج كفالة أحد الركائز الأساسية التي تستند إليه جهود المملكة لدعم وتعزيز مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي .

9 - باب رزق جميل :

أحد مبادرات عبد اللطيف جميل الاجتماعية . وهذا البرنامج يركز بشكل مباشر على مجالات توفير فرص العمل من خلال فروع في جميع مناطق المملكة .

وتتركز أهداف باب رزق جميل في توفير فرص عمل للشباب والشابات ، وتعريف الشركات بالكوادر الباحثة عن عمل ، والباحثين عن العمل بالفرص المتاحة في تلك الشركات . كما ويهدف البرنامج إلى دعم أصحاب المشاريع الصغيرة ، ودعم برامج العمل من المنزل ، وتوفير البيئة المتميزة لأصحاب المشاريع الصغيرة .

ويعمل باب رزق جميل على تحقيق أهدافه من خلال البرامج التالية :

- برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف .

- برنامج التوظيف المباشر .

* جريدة الجزيرة (الاقتصادي) ص 16 ، تاريخ 29 يوليو 2013م .

- برنامج دعم المشاريع الصغيرة .
- برنامج دعم الأسر المنتجة .
- برنامج تملك سيارات الأجرة العامة .
- برنامج تملك سيارات النقل .
- برنامج الامتياز التجاري .

ولكل برنامج شروطه لضبط ترتيبات تنفيذه وتحقيق أهدافه .

10- الجمعية التعاونية النسائية بمنطقة القصيم (حرفه) :

فكرة الجمعية التحول من مؤسسة معتمدة على الاعانات المالية إلى مؤسسة منتجة لتحقيق الأمن الاقتصادي للأسر المنتجة واستدامتها .

وتهدف الجمعية إلى تشغيل الأسر والحرفيات وخريجات الاقتصاد المنزلي والتربية الفنية ، وتنفيذ المشاريع الانتاجية وإيجاد قنوات تمويلها .

وتعمل الجمعية على تحقيق أهدافها من خلال النشاطات التالية :

1- تدريب الحرفيات والأسر المنتجة والعضوات والموظفات في مجال الانتاج وضبط الجودة والتسويق والتغليف .

2- إيجاد منافذ تسويق محلية وإقليمية ودولية وذلك بالمشاركة في المعارض والمهرجانات .

3- تقديم المساندة للأسر المنتجة من خلال قسم القروض ، وحجم القرض 3000-15000 ريال ومدته 24 شهراً بدون كفيل (فقط كفالة شخصية) .

4- استقطاب التمويل والدعم للمؤسسات والجمعيات باسمهم .

5- صندوق الدعم الاجتماعي للأسر المنتجة ، وتأسيس مبادرة خيرية ليقدم خدماته في الجوانب التالية: ترميم المساكن ، الحج والعمرة ، الديون المتعثرة ، التأثيث ، الزواج .

6- الحملة الوطنية للأسر المنتجة (حرفه وطن) وتهدف إلى حماية التراث السعودي عن طريق التوعية بأهمية المحافظة على العمل اليدوي الحرفي ، والعمل عن بعد من المنزل وتوريثه للأجيال الجديدة .

7- المنهجية العلمية في تأسيس مظلة رسمية لرعاية الأسر المنتجة على مستوى المناطق بالمملكة .

11- هيئة السياحة تنفذ برامج ومشاريع لتطوير الاستثمار السياحي :

تعمل الهيئة على عدد من البرامج والأنظمة والمشاريع المتعلقة بالاستثمار السياحي لفوائده الاقتصادية والاجتماعية حيث يوفر فرص عمل للمواطنين في مختلف مناطق المملكة . ويأتي تأسيس شركات للتنمية السياحية في المقدمة لتنمية الوجهات السياحية ، ثم تأسيس شركة تطوير العقير (شركة مساهمة مغلقة) برأسمال 2.710 مليار ريال لتطوير واجهة العقير في الاحساء بمساهمة من القطاعين العام والخاص . كما تعمل الهيئة على تأسيس الشركات المساهمة في تطوير وتنمية قطاع السياحة والآثار والاستثمار فيه وهي : شركة الضيافة والفنادق التراثية ، الشركة السعودية للتنمية والاستثمار السياحي وهي شركة حكومية قابضة يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة وتعمل على إعداد دراسات الجدوى وترتيب مسارات المشاريع . كما قامت الهيئة بتوقيع اتفاقيات مع الصناديق التمويلية الحكومية : البنك السعودي للتسليف والادخار ، صندوق التنمية الصناعية السعودي (برنامج كفالة) ، صندوق التنمية الزراعية ، صندوق المئوية ، صندوق الموارد البشرية لتمويل المشاريع السياحية المتوسطة والصغيرة . وطرحت الهيئة مؤخراً 20 حقيبة استثمارية لمشاريع استثمارية في مجال السياحة والآثار .

التوصيات :

انطلاقاً من التجارب المتعددة لأجهزة المملكة العربية السعودية الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة ، يمكن صياغة التوصيات التالية :

1. ايلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال من خلال صياغة السياسات والقوانين والأنظمة الملائمة التي تشجع إقامة مثل هذه المشاريع باعتبارها روافد للتنمية .
2. يؤخذ على معظم صناديق الإقراض تركيزها على تمويل كبار المستثمرين وأصحاب العلاقات والنافذين وأصحاب الشركات الكبرى ، ولا بد من الأخذ في الاعتبار حقوق صغار المستثمرين من القروض .
3. تخصيص صندوق اقتراض استثماري خاص من الدولة لا يمول إلا صغار المستثمرين وبدون ضمانات ولا فوائد ولا تعقيدات .

الخاتمة :

من خلال استعراض تجربة المملكة العربية السعودية في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة قد حظيت برعاية كبيرة من قبل الأجهزة الحكومية والمحلية بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي تحقق الاستقرار والحماية والنمو لهذه المشاريع وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التعثر والافلاس .

وحيث أن المجتمع السعودي مجتمع تكافلي ، فإن الدولة السعودية ممثلة بأجهزتها الرسمية والقطاع الخاص ممثلاً بالبنوك والشركات ورجال الأعمال ، ومنظمات المجتمع المدني الخيرية والتعاونية تعمل جميعها على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة ، وكل المشاريع التي تساعد وتدعم كل الفئات الضعيفة في المجتمع خصوصاً النساء والشباب والأطفال وأصحاب الحاجات الخاصة مستهدفين من ذلك ليكونوا فاعلين في المجتمع ويعتمدون على أنفسهم .

والمملكة العربية السعودية ، ودستورها القرآن والسنة المطهرة ، تعتمد في كل ذلك على تعاليم الإسلام ، فالله سبحانه وتعالى يقول " وما تتفقوا من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً " ويقول تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى " ويقول سبحانه " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم .

وفق الله الجميع لكل خير ،،،،،،

المراجع :

- 1- سمير زهير الصوص - بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2010م ، مكتب محافظة قلقيلية . وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين .
- 2- د. زكية مقري و د. نعيمة يحيوي (2011) ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية ، بحث مقدم للملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة . الجزائر ، 2011م .
- 3- وزارة الشؤون الاجتماعية - وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي - تقرير عن برنامج الأسر المنتجة .
- 4- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض - المنشآت الصغيرة - الأسر المنتجة كنواه للمشروعات الصغيرة النسائية .
- 5- البنك السعودي للتسليف والادخار - كتيب تعريفى 1433هـ .
- 6- صناديق الإقراض - جريدة الرياض ، العدد 16633 بتاريخ 6 ربيع الأول 1435هـ الموافق 7 يناير 2014م ص 3
- 7- البنك السعودي للتسليف والادخار - جريدة الجزيرة العدد 15096 وتاريخ 26 ربيع الأول 1435هـ الموافق 27/ يناير 2014م .
- 8- برنامج كفالة - جريدة الجزيرة العدد 15106 وتاريخ 6 ربيع الآخر 1435هـ - اقتصاد 26
- 9- صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة - جريدة الحياة العدد 18373 وتاريخ 15 رمضان 1434هـ الموافق 24 يوليو 2013م ص 7 المحلية .
- 10- تأسيس أول بنك للفقراء في السعودية - مجلة الحياة ، عدد الثلاثاء 14 يناير 2014م .
- 11- شركة مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال (واعد) ومعهد ريادة الأعمال (رياده) - جريدة الجزيرة ، عدد السبت 25 صفر 1435هـ ص (21) .
- 12- وزارة العمل ودعم المشاريع الصغيرة - جريدة الجزيرة ، مقال للأستاذ / خالد البواردي ، العدد 15077 بتاريخ 2014/1/8م .
- 13- صندوق الموارد البشرية - جريدة الرياض الاقتصادي ، العدد 16649 ص (2) بتاريخ الخميس 22 ربيع الأول 1435هـ الموافق 23 يناير 2014م .
- 14- نسائية مجلس الغرف السعودية ، مشروع العمل من المنزل - جريدة الرياض الاقتصادي ، الخميس 22 ربيع الأول 1435هـ الموافق 23 يناير 2014م العدد 16649 ص (5) .
- 15- هيئة السياحة والآثار - برنامج مشاريع تطوير الاستثمار السياحي ، جريدة الرياض الاقتصادي ، عدد السبت 17 ربيع الأول 1435هـ الموافق 18 يناير 2014م .